

تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية

معطيات المتابعة الخاصة بـ «يش دين»

خاصة ظاهرة المس وإتلاف أشجار الفلسطينيين. يستدل من فحص هذه المخالفات أنه من بين مجموع الشكاوى المقدمة إلى شرطة لواء شاي في أعقاب المس بالمتلكات، فإن نصفها تقريباً (49.6%) كان يتعلق بالقطع، النشر والاتلاف المتعمد لأشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة التي يمتلكها الفلسطينيون. هذه الحوادث وتتطلب التحقيق فيها مفصلة فيما يلي في الفصل د.³

العنف

361 من بين 1045 ملف تحقيق تتبعها يش دين (34.5%) تدور حول العنف من قبل مواطنين إسرائيليين تجاه فلسطينيين في الضفة الغربية. تشمل حوادث العنف على حالات إطلاق النار، الضرب، رشق الحجارة، الاعتداء بواسطة المهاجم، السكاكين أو أعقاب البنادق، الدهس، التهديد بالاعتداء أو المس وغيرها.

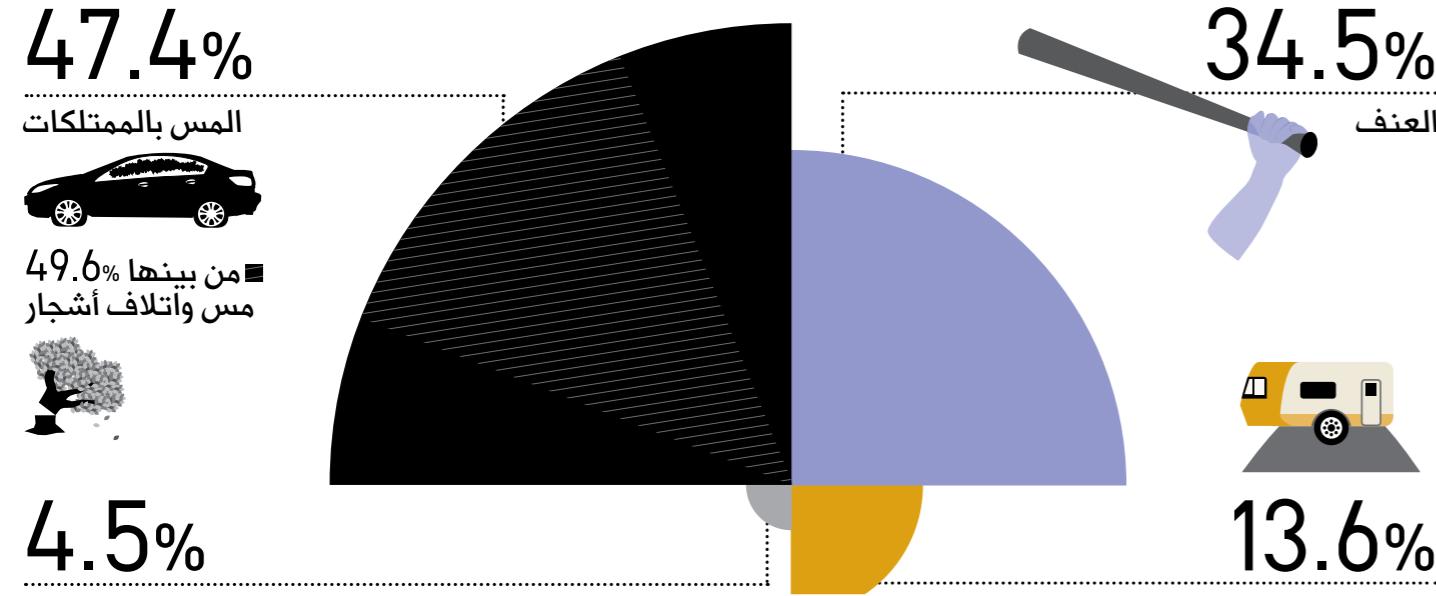
السيطرة على الأراضي الفلسطينية

142 ملف من بين الملفات التي تتبعها يش دين (13.6%) جرى فتحها في أعقاب شكاوى تتعلق بمحاولات إسرائيليين السيطرة على أرض فلسطينية من خلال التسوير، التفليح، وضع المباني، الكرافات أو الدفيئات، طرد الفلسطينيين من أراضيهم، منع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، تهديي الحدود وغيرها.

مخالفات أخرى

47 ملف من بين الملفات التي تتبعها يش دين (4.5%) تتعلق بمخالفات أخرى ليست بعيدة عن مجال المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه. هذه المخالفات تتعلق بقتل الحيوانات، المس بالمساجد والمقابر، تسبييل المجاري إلى الأراضي الزراعية التابعة للفلسطينيين، القاء النفايات في أراضي الفلسطينيين وغيرها.

ملفات التحقيق بالتوسيع طبقاً للمخالفة، 2005-2014



بـ. نتائج التحقيق: إغلاق الغالبية الساحقة من الملفات بدون لوائح اتهام

المعطيات الجديدة تشبه كثيراً معطيات يش دين في السابق، وتدل على انخفاض بنسبة حوالي 1% في نسبة لوائح الاتهام المقدمة للمحاكم في أعقاب التحقيقات في حوادث المس بالفلسطينيين ومتلكاتهم، من بين 970 ملف تحقيق تتبعها يش دين انتهت معالجتها على مر السنين، في 72 ملف فقط (7.4%) تم تقديم

³ نشرت معطيات في هذا الموضوع في سنوات سابقة من قبل يش دين في أوراق المعطيات متابعة يش دين- تحقيقات الشرطة في أعقاب المس باشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية (تشرين الثاني 2009، تشرين أول 2010، تشرين أول 2011، تشرين أول 2012، تشرين أول 2013).

أ. خلفية عامة وأنواع المخالفات

كما هو الحال في كل عام، تنشر منظمة يش دين ورقة معطيات تتضمن آخر المستجدات الخاصة بنتائج التحقيقات التي تتم في لواء شاي (السامرة ويهودا) في شرطة إسرائيل بخصوص المخالفات الجنائية التي يقترفها مواطنون إسرائيليون بحق الفلسطينيين ومتلكاتهم في مناطق الضفة الغربية.

المتابعة المستمرة لإجراءات التحقيقات ونتائجها تقع في صلب مشروع متعدد السنوات للمنظمة، الذي يهدف إلى تعزيز إجراءات فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين- مستوطنيون وغيرهم- الصالحين بالمس بالفلسطينيين ومتلكاتهم، على أساس تصور مبدئي يرى أنه يقع على عاتق إسرائيل واجب قانوني وأخلاقي في حماية سكان المناطق المحتلة الخاضعة لسيطرتها. ولهذا الغرض، فإن أعضاء المنظمة يوثقون الحوادث التي قام خلالها مواطنون إسرائيليون بالمس بالفلسطينيين من سكان الضفة الغربية. وبقدر ما يكون ضحية المخالفة معنباً، تقدم له المساعدة في تقديم الشكوى في شرطة الشكوى في شرطة إسرائيل. وبعد فتح التحقيق لدى الشرطة، يقوم الطاقم القضائي التابع للمنظمة بمراقبة التحقيق، ويطلع على تقدمه ونتائجها حتى انتهاء الإجراءات القضائية. في الحالات التي يتم فيها اغلاق ملف التحقيق دون تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم باقتراف المخالفة، يقوم الطاقم القضائي في يش دين بفحص ملف التحقيق وعندما يرى أن إجراءات التحقيق لم تستنفذ وأنه كان من الممكن تقديم لائحة اتهام على أساس الأدلة يتم تقديم استئناف بخصوص إغلاق الملف.¹

قامت يش دين في إطار المشروع خلال السنوات التسعة الأخيرة بمتابعة نتائج التحقيق في 1045 ملف تم فتحها في الوحدات المختلفة التابعة لشرطة لواء شاي- لواء الخليل، لواء السامر، محطة بنiamin وقسم الجريمة على خلفية قومية في الوحدة المنطقية (يمار) شاي، في أعقاب شكاوى تقدم بها فلسطينيون بمساعدة يش دين. لا يوجد اليوم معطيات علنية بخصوص عدد الحوادث الشامل التي قام خلالها مواطنون إسرائيليون بالمس بالفلسطينيين ومتلكاتهم في الضفة الغربية، ولهذا فإن هذه الوثيقة لا تخلص نتائج التحقيقات في جميع الحوادث الجنائية من هذا النوع، بل تشكل عينة واسعة النطاق لعمل لواء شاي في هذا المجال. من المهم الاشارة إلى أن المعطيات الواردة هنا هي نتيجة متابعة للتحقيقات التي تمثل فيها الظروف والحيثيات مسبقاً لصالح الجهات المسئولة عن تطبيق القانون وتعمل لصالحها، حيث يشكل طاقم يش دين جهة وساطة تربط ما بينهم وبين المستكين الفلسطينيين، وفي الكثير من الأحيان نساعد في الدفع قدماً بالتحقيق، وقدر ما تكون هناك حاجة لذلك استقدام الشهود والمستندات ذات الصلة إلى الوحدات التي تقوم بالتحقيق، لدى جهات التحقيق والنيابة الذين يعالجون الشكاوى. بدون المساعدة في تقديم الشكوى في شرطة إسرائيل إسرائيلية، وفي مقدمتها منظمات حقوق الإنسان، فإن قدرة الفلسطينيين على تقديم شكوى في شرطة إسرائيل أو متابعة نتائج التحقيق تكون صفراء.

المعطيات المعروضة في هذه الورقة تنضاف إلى المعطيات التي جمعتها يش دين منذ العام 2005 ونشرت بين الفينة والأخرى من قبل المنظمة.² تقسم الشكاوى التي تتبعها يش دين إلى أربع مجموعات أساسية من المخالفات: العنف، المس بالمتلكات، السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومجموعة تضم مخالفات من مجالات أخرى.

المس بالمتلكات

من بين 1045 ملف يتم استعراضها في ورقة المعطيات هذه، 495 ملف (47.4%) تدور حول شكاوى الفلسطينيين بخصوص المس بمتلكاتهم. تتضمن هذه التحقيقات مخالفات تتعلق بالحرائق، السرقة، السرقة، المس بالمتلكات، قطع الأشجار أو المس بمحاصيل أخرى، سرقة المحاصيل الزراعية وغيرها. من بين مخالفات الممتلكات تبرز بصورة

¹ يحدد البند 64 من قانون الاجراءات الجنائية: «يحق للمشتكي الاستئناف على القرار بعدم التحقيق أو عدم التقديم العدالة، نظراً لانعدام مصلحة الجحور في التحقيق أو المحاكمة، وعدم العثور على أدلة كافية أو تحدّد عدم وجود تهمة». كما حدّ القانون 30 يوماً لصالح المشتكى الذي تلقى إعلاناً بإغلاق ملف التحقيق لتقديم استئناف على القرار منذ موعد تلقي الإعلان عن ذلك.

² نشرت معطيات سابقة عن متابعات يش دين في التقارير الصادرة عن يش دين في التقارير الصادرة عن يش دين في الظاهر: تطبيق القانون على المخالفات المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (حزيران 2006) وقليل ومتاخر؛ اشراف نيابة الدولة على التحقيق في مخالفات المواطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة (تموز 2008). وقد استندت معطيات المتابعة في تلك التقارير على التحقيق في 92- 205 ملف بالتناسب؛ وقد نشرت معطيات اضافية في أوراق المعطيات متابعة يش دين- فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (شباط 2011، آذار 2012، تموز 2013)، التي تستند فيها المعطيات إلى متابعة 642- 781 ملف بالتناسب.

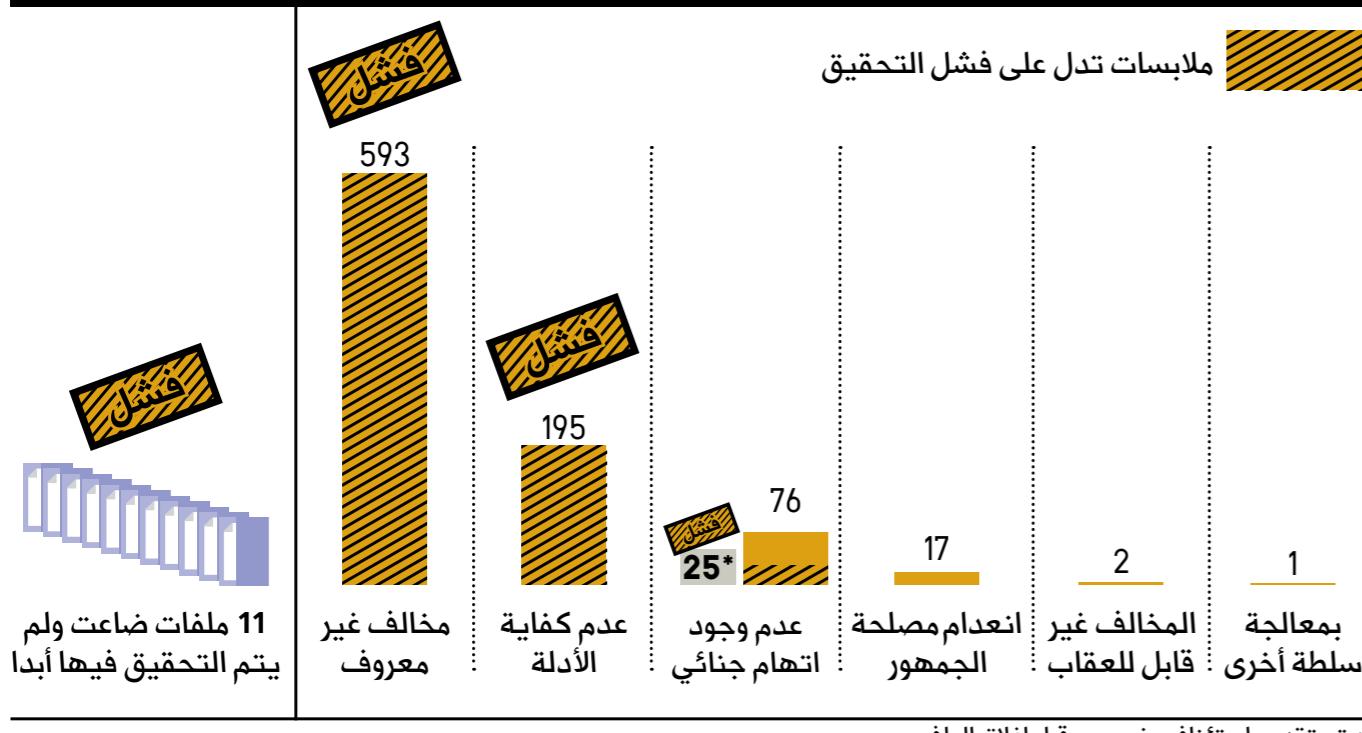
- تم إغلاق 195 ملف بعلة «عدم كفاية الأدلة». التي تدل هي الأخرى على اقتراف المخالفة، غير أن تحقيق الشرطة فشل في جمع أدلة كافية لتقديم المشتبه بهم الذين تم العثور عليهم للمحاكمة؛
- تم إغلاق 76 ملف بعلة «عدم وجود اتهام جنائي» وهو ما يعني أن الشرطة توصلت إلى استنتاج مفاده عدم اقتراف أي مخالفة جنائية وأنه لا يوجد للمشتبه به أي علاقة بالمخالفة التي تمت؛ من بينها 25 ملف قدمت يش دين استئنافات بشأن القرار فيها، لأن الطاقم القضائي الذي عاين الملف يعتقد أن القرار بإغلاق الملف بهذه العلة غير معقول، وعليه فإن يش دين تعتبر هذه الملفات فاشلة من جهة التحقيق فيها؛
- إغلاق 17 ملف بعلة «انعدام مصلحة الجمھور»؛
- إغلاق 2 ملف بعلة «المخالف غير قابل للعقاب».
- إغلاق ملف واحد بعلة وجود سلطة أخرى مخولة بالتحقيق في الحادث.

يدل تحليل الملابسات التي أغلقت فيها ملفات التحقيق على أن 788 من ملفات التحقيق أغلقت بعلل «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، و 25 ملف تم إغلاقها بعلة «عدم وجود اتهام جنائي»، غير أن الفحص المعمق يظهر أنه لم يتم استئناف التحقيق ولهذا فقد تم تقديم استئناف بسبب إغلاقها. عدا عن ذلك، هناك 11 ملف ضاعت لدى شرطة إسرائيل ولم يتم التحقيق فيها مطلقاً. بناء على ذلك، فقد انتهت معالجة 824 ملف ضمن ملابسات تعني فشل الشرطة والمحققين في التحقيق بالحوادث والعثور على المخالفين وتقديمهم للعدالة. إن هذه المعطيات تدل على أنه من مجموع الملفات التي كانت تعالج من قبل جهات التحقيق والنيابة التي انتهت معالجتها وأبلغت نتائجها لـ يش دين، فإن 85.2% تم إغلاقها بسبب اخفاق الشرطة في التحقيق.

يستدل من فحص المعطيات في العامين الأخيرين أنه بعد إقامة القسم الجديد للجريمة على خلفية قومية في لواء شاي، فقد ارتفعت نسبة فشل شرطة إسرائيل في التحقيق بالمخالفات ذات الخلفية الأيديولوجية المرتكبة ضد الفلسطينيين:

من بين مجموع ملفات التحقيق التي تتبعها يش دين، فقد تم فتح 159 في أعقاب شكاوى قدمت إلى شرطة لواء شاي في الأعوام 2014-2013، في 106 ملفات منها انتهى العلاج من قبل سلطات التحقيق والنيابة بحيث يمكن متابعة نتائج التحقيق فيها: في ملفين اثنين فقط (1.9%) تم تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم. في المقابل، فقد تم إغلاق 86 ملف بعلة «مخالف غير معروف»، وأغلقت 7 ملفات بعلة «عدم كفاية الأدلة» وتم إغلاق ملفين اضافيين بعلة «عدم وجود مخالفة جنائية» غير أن يش دين استأنفت على إغلاقها بعد معالجتها مواد التحقيق. هذه المعطيات تعني أنه من بين 106 تحقيقات في الشرطة تم فتحها في العامين الأخيرين وانتهت معالجتها، فإن 89.6% تم إغلاقها في ملابسات تدل على فشل التحقيق.

على إغلاق ملفات التحقيق، 2014-2005



لوائح اتهام ضد الإسرائيليين والاسرائيليات المشتبه بهم باقتراف المخالفات بحق المستكين الفلسطينيين. في العامين الماضيين اضاف إلى مخزون الملفات التي تتبعها يش دين أكثر من مائة ملف جديد انتهت معالجتها من قبل سلطات فرض القانون، وتم من بينها تقديم لائحة اتهام جديدة فقط.

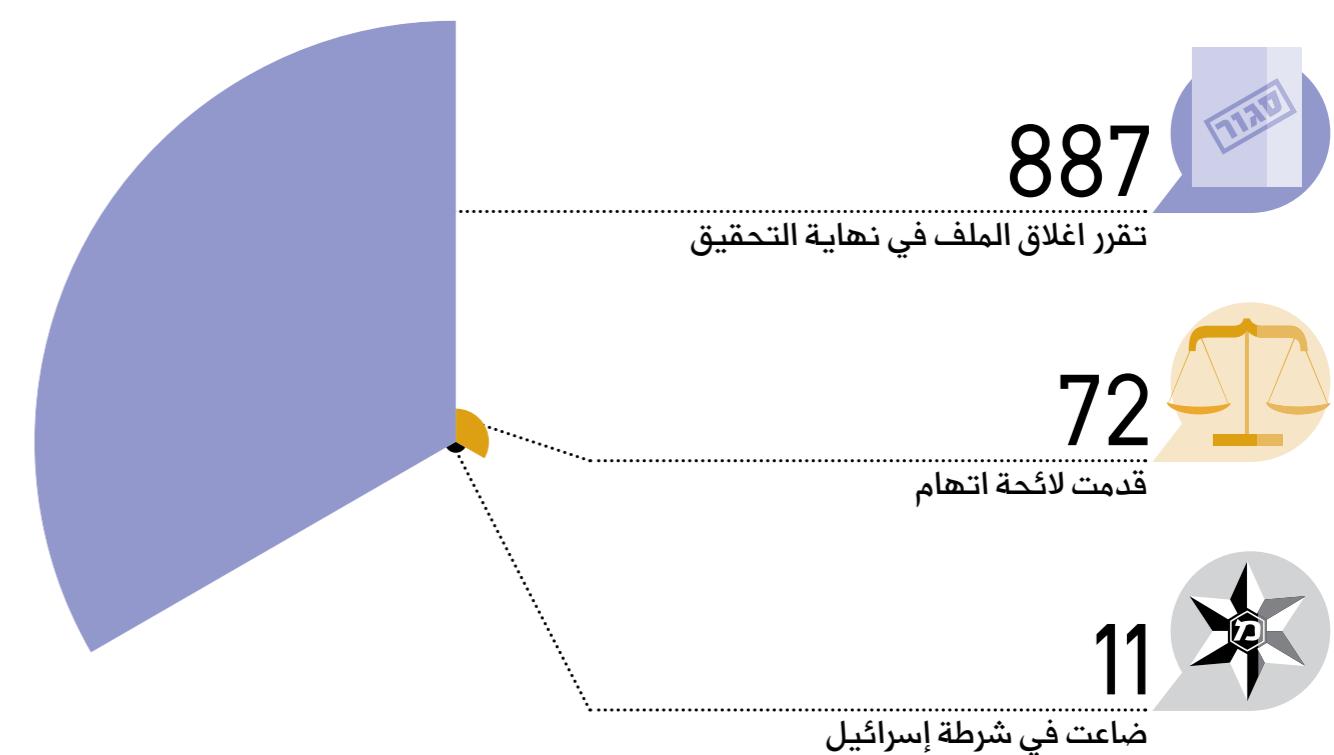
على خلفية الفشل المتواصل لشرطة لواء شاي في التحقيق وتقديم المخالفين المشتبه بهم بالمس بالفلسطينيين وممتلكاتهم إلى العدالة، أعلنت شرطة إسرائيل في مستهل العام 2013 عن إقامة قسم الجريمة على خلفية قومية في لواء شاي. طبقاً لتعريف الشرطة، يهدف القسم الجديد إلى معالجة «الأعمال الجنائية التي تتضمن المساس بالأرواح أو الممتلكات، التي يتم اقترافها من قبل الأفراد أو المجموعات، التي يتم اقترافها أو يخطط لاقترافها، أو محاولة التأثير على المواقف السياسية، الأيديولوجية أو الدينية»⁴. طبقاً للتقارير في وسائل الإعلام، فقد تم تخصيص موارد كبيرة نسبياً للقسم ويخدم فيه اليوم حوالي 80 شرطياً.

على الرغم من ذلك، فقد أظهرت المعطيات أنه خلال السنة الأخيرة لم يطرأ تحسن على قدرة شرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات التي اقترفها مواطنون إسرائيليون بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم. الاحقاق المستمر للواء شاي في هذا المجال ينبع من سلسلة من الأعطاب والأخفاف الشاملة في إدارة التحقيقات، كما جرى عرض ذلك بتقرير «قانون في الظاهر» الذي نشرته يش دين في العام 2006. وقد أشار التقرير إلى أن أكثر من نصف التحقيقات التي تم فحصها تميزت بالاهتمال، انعدام المهنية، قلة عمليات التحقيق وعدم استيفاء المعايير الدارجة في التحقيقات.⁵ هناك تقرير إضافي ليش دين يتابع التحقيقات التي جرت في لواء شاي في السنوات الأخيرة من المقرر نشره في نهاية العام 2014. ويظهر أن الأعطاب والأخفاف التي تم استعراضها في التقرير السابق لم يتم معالجتها، وهي تميز عمل التحقيقات، وهي تميز عمل التحقيقات في لواء شايالي أيضاً.

تابعت يش دين 1045 ملف تحقيق تمت معالجتها وما تزال تتم معالجتها في شرطة لواء شاي بين أعوام 2005 - 2006⁶. من بينها 75 ملفاً ما تزال في مراحل متعددة من الفحص، المعالجة والتحقيق، وفي 970 ملف تم اتخاذ قرار نهائي من قبل جهات التحقيق والنيابة، بحيث يمكن الوقوف على نتائجها:

- في 72 ملفاً من ملفات التحقيق التي فتحت لغاية اليوم تم تقديم لوائح اتهام ضد المتهمين (7.5% من الملفات التي انتهت معالجتها)؛
- إغلاق 887 ملف في ختام التحقيق دون تقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم (91.4% من الملفات التي انتهت معالجتها)؛
- ضياع 11 ملف في شرطة لواء شاي ولم يتم التحقيق فيها أبداً، رغم حيازة يش دين مصادقات مكتوبة تدل على تقديم شكاوى.

حالة ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها، 2014-2005



يستدل من فحص نتائج جميع ملفات التحقيق التي تتبعها يش دين بالتوسيع وفقاً لنوع المخالفات التي يتم التحقيق فيها، أن فشل شرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات المفترضة بحق الفلسطينيين وتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم يبرز بصورة خاصة في مجال مخالفات الممتلكات:

من بين مجموع ملفات التحقيق في مخالفات الممتلكات التي انتهت معالجتها من قبل السلطات المسئولة عن فرض القانون، فقد تم إغلاق 93.1% من الملفات ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق؛ تم إغلاق 427 ملف بعلة «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، ضياع 6 ملفات وإغلاق ملفين اثنين بعلة «عدم وجود اتهام جنائي»¹⁰ و «عدم وجود اتهام جنائي»¹¹ وقامت يش دين بالاستئناف على القرار الخاص بإغلاقها.

في مجال مخالفات العنف، 83.3% من الملفات التي انتهت معالجتها ووصلت نتائج التحقيق فيها إلى يش دين تم إغلاقها ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق؛ تم إغلاق 264 ملف بعلة «مخالف غير معروف» و «عدم كفاية الأدلة»، ضياع 4 ملفات وإغلاق 6 ملفات بعلة «عدم وجود اتهام جنائي» و قد قامت يش دين بالاستئناف على القرار الخاص بإغلاقها.¹¹

9 الشكاوى التي قدمت بمساعدة وموافقة يش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 30 آب 2014.

10 هناك 18 ملف تحقيق آخر تدور حول مخالفات ممتلكات تم إغلاقها بعلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق: «انعدام مصلحة الجمھور» (4 ملفات)، «عدم وجود اتهام جنائي» (11 ملف)، «المخالف غير قابل للعقاب» (ملفان) و «معالجة سلطة أخرى» (ملف واحد).

11 هناك 13 ملف تحقيق آخر تدور حول مخالفات عنف تم إغلاقها بعلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق: «انعدام مصلحة الجمھور» (5 ملفات) و «عدم وجود اتهام جنائي» (8 ملفات).

على إغلاق الملفات: فشل الشرطة في العثور على المخالفين وجمع الأدلة ضدهم
بعد إغلاق ملف التحقيق، على شرطة إسرائيل إبلاغ المشتبه عن قرارها بإغلاق الملف⁷ وكذلك تفصيل علة الإغلاق من بين العلل التسعة المحددة في القانون⁸. من بين 887 ملف تحقيق تتبعها يش دين عن علة الإغلاق في نهاية التحقيق، في 3 ملفات لم تقم شرطة لواء شاي بإبلاغ يش دين عن علة الإغلاق. الملفات الـ 887 في نهاية التحقيق التي تم إغلاقها بعلل مختلفة تدل على ماهية نتائج التحقيقات، كما هو مفصل فيما يلي:

- تم إغلاق 593 ملف بعلة «مخالف غير معروف»، مما يدل على فشل الشرطة في العثور على المشتبه بهم باقتراف المخالفة رغم أنه اتضح اقتراف المخالف الجنائي.

4 طبقاً لرد المسؤول عن حرية المعلومات في شرطة إسرائيل، في خطابه الموجه إلى يش دين بتاريخ 18 آذار 2014. وقد سلم هذا النص أيضاً لأعضاء الكنيست من قبل وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرونوفيتز، في الجلسة رقم 31 في الكنيست الـ 19، التي عقدت بتاريخ 22 أيار 2013.

5 لمزيد من التفاصيل حول الأخفاف والأعطاب التي تم الوقوف عليها راجعوا قانون في الظاهر: تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (حزيران 2006) ص: 75 - 97.

6 المعطيات الواردة في هذه الصفحة تتناول الفترة ما بين 2005 ولغاية 30 آب 2014، إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

7 البند 63 من قانون الاجراءات الجنائية [صيغة مدمرة]- 1982، كتاب القوانين 1043.

8 يحصل أمر شرطة إسرائيل العل التسع التي يحق فيها لمعدي الشرطة أن يأمر بإغلاق ملف التحقيق: انعدام التهمة، مخالف غير معروف، انعدام الأدلة الكافية، انعدام مصلحة الجمھور في المحكمة، موت المشتبه به أو المتهم، تقادم المخالفة، صغر السن، عدم التوازن العقلي، وجود سلطة أخرى من حقها التحقيق. راجعوا أمر شرطة إسرائيل، أمر القيادة العامة لشرطة إسرائيل 14.01.50: صلاحية مدعى الشرطة بإغلاق ملف التحقيق:

http://www.nevo.co.il/law/law01/055_096.htm#Seif188

المس بالأشجار أيضاً، فإن هذه المعطيات تضم فقط الحوادث التي تم توثيقها من قبل يش دين ولهذا فهي لا تشمل مجمل الحوادث من هذا النوع التي وقعت في الضفة الغربية في هذه الفترة، وعددها بالطبع أكثر بكثير.¹⁶

نتائج تحقيقات الشرطة في حوادث المس بالأشجار، 2005-2014

من بين 246 ملف تحقيق تم فتحها في شرطة لواء شاي في أعقاب شكاوى الفلسطينيين بخصوص المس بأشجارهم، فقد انتهت معالجة 234 ملف وفق النتائج المفصلة فيما يلي:

- إغلاق 228 ملف في ختام التحقيق، ومن بينها:
 - > إغلاق 200 ملف بحالة «مخالف غير معروف» مما يدل على فشل المحققين في العثور على المشتبه بهم باقتراف المخالفات؛
 - > إغلاق 23 ملف بحالة «عدم كفاية الأدلة» مما يدل على فشل المحققين في جمع وبلورة الأدلة الكافية لتقديم المشتبه بهم الذين تم العثور عليهم للعدالة؛
 - > إغلاق 4 ملفات بحالة «عدم وجود اتهام جنائي». من بينها، قدمت يش دين في ملف واحد استئناف بخصوص القرار باغلاق الملف؛
 - > إغلاق ملف واحد بحالة «انعدام مصلحة الجمورو».
- في 4 ملفات قدم ملف اتهام ضد المشتبه به أو المشتبه بهم باقتراف المخالفات.¹⁷
- ضياع ملفين اثنين في شرطة إسرائيل وعدم استكمال التحقيق فيهما مطلقاً.

يستدل من المعطيات المتراكمة أنه من بين 246 ملف تحقيق تم فتحها في شرطة لواء شاي بين السنوات 2005-2014، فقد تم إغلاق 226 ملف ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق،¹⁸ وفي 4 ملفات فقط تم تقديم لائحة اتهام.¹⁹ هذه المعطيات تعني أنه في مجال المخالفات المتعلقة بالمس بأشجار الفلسطينيين، وفي 96.6% من ملفات التحقيق التي انتهت معالجتها تم إغلاقها بسبب فشل الشرطة في العثور على المشتبه بهم وجمع أدلة كافية من أجل تقديم المخالفين للمحاكمة. هذه النسبة بارزة بصورة خاصة وهي أعلى من نسبة الفشل العام لشرطة لواء شاي في التحقيق بالمخالفات التي اقترفها إسرائيليون تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية في ذات السنين، التي تصل، كما تظهر المعطيات في الفصل ب من هذه الوثيقة، إلى 85.2%.

يتضح من فحص نتائج التحقيقات التي فتحت في العامين الأخيرين في أعقاب حوادث المس بالأشجار التابعة للفلسطينيين، أنه لم يطرأ أي تغيير في هذه الفترة في التوجّه العام، من بين مجموع الملفات التي تتبعها يش دين، فقد تم فتح 52 ملف في أعقاب شكاوى فلسطينيين بخصوص المس المقصود بأشجار الزيتون والأشجار المثمرة في السنوات 2013-2014،²⁰ من بينها، 40 ملف انتهى التحقيق فيها من قبل سلطات التحقيق دون تقديم أي لائحة اتهام ولا حتى لائحة واحدة ضد المشتبه بهم، تم إغلاق 38 ملف تحقيق بحالة «مخالف غير معروف»، إغلاق ملف واحد بحالة «عدم الأدلة الكافية»، وإغلاق ملف واحد بحالة «عدم وجود اتهام جنائي». هذه المعطيات تعني أن 39 من بين 40 ملف (95%) انتهى التحقيق فيها في أعقاب فشل المحققين في تقديم المسؤولين عن المس بالأشجار للعدالة.

تفصيل حوادث المس بأشجار الفلسطينيين، 2005-2014

الخارطة التي أمامك تفصل حوادث المس بالأشجار كما وثقت من قبل باحثي يش دين على مر السنين، طبقاً للبلدات الفلسطينية. بالقرب من كل بلدة تمت الاشارة إلى عدد الحوادث الموثقة فيها. بالضغط على الرقم يفتح جدول يضم التاريخ الذي وقع فيه الحادث، وصف قصير له، ووضع تحقيق الشرطة صحيح لغایة موعد نشر هذه الورقة من المعطيات. من أجل إغلاق الجدول ينبغي الضغط عليه.

كما يستدل من الخارطة، هناك مناطق تم فيها توثيق عدد شاذ من الحوادث. الجهات الضالعة فيما يدور في المنطقة، بما في ذلك الجهات العسكرية والمسئولة عن فرض القانون، تعرف هذه المناطق كمناطق احتكاك ثابتة تقع فيها الكثير من المخالفات الأيديولوجية تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم. ومن بين ذلك المس بالأشجار، على الرغم من ذلك، فإن حقيقة استمرار وقوع هذه المخالفات في الأماكن المعروفة بوقوع الحوادث فيها، إلى جانب نسبة الفشل المرتفع لشرطة إسرائيل في التحقيق بالمخالفات بعد وقوعها، هي شهادة إضافية على افلات الجهات المسئولة عن فرض القانون في الضفة الغربية وتنصل دولة إسرائيل من واجبها بحماية السكان فيها.

16 بتاريخ 24 تموز 2013 توجّهت يش دين إلى المسئول عن تطبيق قانون حرية المعلومات في شرطة إسرائيل، بهدف الحصول على معطيات بخصوص مجموع حوادث المس بالأشجار التابعة للفلسطينيين المعروفة لشرطة لواء شاي، وقد تضمن رد شرطة لواء شاي بين الأعوام 2003-2007. أقل من مجموع الحوادث التي تم توثيقها من قبل يش دين فقط في تلك الفترة، ولهذا من الواضح أنها لا تشمل مجموع الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية والاتجاه تحديد حجم الظاهرة.

17 اشتملت معظم لواحات الاتهام التي قدمت على مخالفات أخرى فضلاً عن المس بالأشجار، في ملف يش دين 07/1243 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه به واحد، اتهم فيها بمخالفة تجاوز الحدود لفرض اقتراح مخالفة، السرقة، الاعتداء الذي يلحق ضرراً محققاً ومحاولة التسبب بجرح ضمن ملابسات خطيرة، في ملف يش دين 07/1280 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه بها واحدة، اتهمت بمخالفات تجاوز الحدود، السرقة والتسبب بأضرار للممتلكات، في ملف يش دين 12/2680 قدمت لائحة اتهام ضد مشتبه به واحد، اتهم بمخالفات محاولة التسبب بجرح وهو مسلح، التسبّب بضرر لشجرة ثقافية.

18 كما شرح بالتفصيل في القسم ب، فإن الملابسات التي تدل على فشل التحقيق تشمل ملفات التحقيق التي تم إغلاقها بحالة «مخالف غير معروف» و«عدم كفاية الأدلة». ملفات ضاعت في شرطة إسرائيل ولم يتم أبداً استكمال التحقيق فيها، وكذلك ملف واحد تم إغلاقه بحالة «عدم وجود اتهام جنائي». غير أن فحص الملف أظهر أن عمليات التحقيق لم تستنفذ ولهذا فقد قدمت يش دين استئنافاً على القرار باغلاق الملف.

19 صحيح لغایة كتابة هذا المستند، ما يزال هناك 13 ملفاً في مراحل مختلفة من التحقيق، من بينها 10 ملفات تم فتحها في أعقاب حوادث وقعت في العام 2014 وملفان تم فتحهما في أعقاب حوادث وقعت في 2013. في هذا السياق من المهم الاشارة إلى أنه كلما مر وقت أكبر على موعد وقوع الحادث تقل الاحتمالات في أن يقود التحقيق إلى كشف الملابسات وتقديم لواحات اتهام ضد المشتبه بهم، 20 الشكاوى التي قدمت بمساعدة ومواءمة يش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغایة 30 آب 2014.

في مجال المخالفات المتعلقة بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، التي من السهل فيها بطيئة الأحوال العثور على المشتبه بهم وجمع الأدلة ضدهم، فإن نسبة فشل شرطة لواء شاي قليل نسبياً. من بين مجموع الملفات التي انتهت معالجتها من قبل السلطات المسئولة عن فرض القانون، فقد تم إغلاق 63.2% ضمن ملابسات تدل على فشل التحقيق؛ تم إغلاق 66 ملف بحالة «مخالف غير معروف» و«عدم كفاية الأدلة»، ضياع ملف واحد، وإغلاق 12 ملف بحالة «عدم وجود اتهام جنائي» وقد قامت يش دين بالاستئناف على القرار الخاص باغلاقها.¹²

ج. موقع المخالفات: قسم كبير من الحوادث يقع داخل البلديات الفلسطينية

خلال السنوات الأخيرة تابعت يش دين عن كثب المواقع الجغرافية التي وقعت فيها المخالفات التي قدمت بشأنها شكاوى إلى شرطة إسرائيل. إن الفكرة القائمة من وراء متابعة المعطيات الجغرافية هي أنه بخصوص المخالفات التي يتم اقترافها ضد الفلسطينيين من قبل مواطنين إسرائيليين داخل القرى والبلدات، وفي بعض الأحيان داخل البيوت والساخات، يوجد تأثير بعيد الأمد على المتضررين من المخالفات، أكثر من المخالفات التي يتم اقترافها بعيداً عن البيت. في المناطق الزراعية حول القرى، في مناطق الرعي، الحواجز أو الشوارع.

أولاً، لأن المخالفات المقترفة داخل القرى، البيوت والساخات تؤثر على حلة أوسع من الأشخاص مقارنة بالمخالفات الثانية، يصاحب المخالفة ذاتها، سواء اقترفت بحق بدن الشخص أو ممتلكاته، مساً بالغاً بالأمن الشخصي، الشعور بالتوغل في خصوصيات الإنسان والتهديد، وفي بعض الأحيان الصعوبة في أن هذه الحوادث المخالفة تتناول الألاد أيضاً، النساء وغيرهن من أفراد الأسرة الذين يمكنهن في محيط البيت. إلى جانب ذلك، تدل هذه المخالفات على نية مبيتة، إذ أنه لغرض اقتراف المخالفة يتم الدخول إلى داخل المنطقة المبنية في البلدات الفلسطينية دون سبب واضح للعيان.

إن الفحص المعمق للشكاوى المقدمة إلى شرطة لواء شاي في السنوات 2013-2014 التي تتبعها يش دين يظهر أن قسمًا غير قليل من النشاطات المخالفة للقانون تجاه الفلسطينيين وقعت داخل البلدات والقرى الفلسطينية. من بين 101 ملف تحقيق تم فتحها في لواء شاي في العام 2013، فقد تم تقديم 32 شكوى في أعقاب حوادث وقعت داخل البلدات ذاتها، و- 69 في المناطق المفتوحة خارج القرية أو في الطرق التي يسيراً فيها الفلسطينيون؛ من بين 58 ملف تحقيق تم فتحها في لواء شاي في العام 2014 فإن 13 شكوى (22.4%) تتعلق بحوادث وقعت داخل البلد، و- 45 شكوى بخصوص الحوادث التي وقعت خارج مناطق البلد.

هذه المعطيات تعني أنه في العامين الأخيرين، فإن أكثر من ربع المخالفات التي تم اقترافها بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية (28.3%) نالت ضحايا المخالفة وهم في بيتهم أو منطقة سكنهم - وهو مكان ينفي أن يكون أمناً لهم وفقاً لكل معيار. من المهم التأكيد أنه ضمن فحص الحوادث التي وقعت داخل منطقة البلد تم فقط شمل المخالفات التي وقعت بصورة صارخة داخل البلدات - داخل البيوت، ساحات البيوت أو الشوارع أو أي منطقة أخرى لا يكون فيها الإنسان في بيته بل ضمن نشاط ما خارج البيت تم اعتبارها بمثابة حوادث وقعت خارج البلد.

د. تحقيقات الشرطة في أعقاب المس بأشجار الفلسطينيين في الضفة الغربية

أحد التجسيادات المعروفة للغاية للمخالفات الأيديولوجية في الضفة الغربية هي المس بأشجار الفلسطينيين. إن اتلاف أشجار الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة يشكل مساً بالغاً بمتلكات الفلسطينيين وبمما يمس بصورة بالغة برفاهيتهم، إذ أن معظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل أساسي - خاصة فرع الزيتون، الذي يوفر الدخل والعمل لحوالي 100 ألف عائلة.¹⁴ كما يعتبر السكان الفلسطينيون أشجار الزيتون بمثابة رمز وطني وثقافي، ولهذا فإن المس بها يهدف من بين ما يهدف إلى المس بهويتهم ومواريثهم.

في إطار متابعة يش دين للتحقيقات التي يقوم بها لواء شاي، هناك تأكيد خاص على متابعة مجموعة الحوادث التي تم فيها قطع، قلع، سرقة أو الحقضر بالأشجار المثمرة - غالباً الساحة من أشجار الزيتون، لكن هناك أيضاً لوزيات، ليمون، تين وغيرها.

من العام 2005 ولغاية 2014 وثقت يش دين 246 حادث مس مقصود بأشجار المثمرة في مناطق الضفة الغربية، إلى جانب عشرات الحوادث الاضافية من الاستهداف والتسبب بالضرر للمحاصيل الزراعية، مثل اقتلاع أشجار الخضروات، حرق حقول الحنطة والشعير، اتلاف الدفيئات والمس بغيرها من المحاصيل.¹⁵ بخصوص حوادث

12 هناك 30 ملف تحقيق آخر تدور حول السيطرة على الأراضي الفلسطينية على بحالة مغلقة تم إغلاقها بطلل لا تدل بالضرورة على فشل أو نجاح في التحقيق: «انعدام مصلحة الجمهو» (6 ملفات) و«عدم وجود اتهام جنائي» (24 ملفاً).

13 المعطيات في الفصل ج تتناول الشكاوى التي قدمت بمساعدة ومواءمة يش دين في الفترة ما بين 1 كانون الثاني 2013 ولغاية 30 آب 2014.

14 طبقاً تقرير أوكسيفام، Challenges to Developing the Economy of Olive Oil in the West, The Road to Olive Farming, (Oxfam, 2010), p. 7

15 المعطيات لا تشمل أيضاً حوالي 17 حادثاً اضافياً تم توثيقها من قبل باحثي يش دين، تم فيها احرق اشجار زيتون لكن لا توجد اشارة واضحة إلى ان الحديث يدور عن احرق ومس متعمد. في جميع حوادث حرق الاشجار المشمولة في هذه الورقة من المعطيات كان هناك شهود عيان على الاحراق، إلى جانب ذلك، لا تشمل المعطيات على حالات موثقة من قبل يش دين التي اختار المشتكون لأسباب مختلفة عدم تقديم شكوى للشرطة.

